دورة تكوينية

" وسائل الإثبات والتكييف في قضايا العنف الجنسي ضد النساء مقاربات قضائية في ضوء الممارسة الوطنية والتجارب الدولية "

بمشاركة مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس

.....

.....

المملكة المغربية

المجلس الأعلى للسلطة القضائية

دورة تكوينية

" وسائل الإثبات والتكييف في قضايا العنف الجنسي ضد النساء مقاربات قضائية في ضوء الممارسة الوطنية والتجارب الدولية "

طنجة

7 و 8 يوليوز 2025

Session de formation

« Moyens de preuve et qualification juridique dans les affaires de violence sexuelle à l'encontre des femmes: approches judiciaires à la lumière de la pratique nationale et des expériences internationales >>>>

Tanger

7 et 8 juillet 2025

Cofinance

par funion européenne

COUNCE OF ELRORS

Coffinancial at ma est une par le Conseil de Europe

UNION EUROPEN

CONSEIL THE STURORE

.....

المملكة المغربية

المجلس الأعلى للسلطة القضائية

برنامج دورة تكوينية

في شقه المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء MA-JUST في إطار برنامج

حول موضوع

" وسائل الإثبات والتكييف في قضايا العنف الجنسي ضد النساء: مقاربات قضائية في ضوء الممارسة الوطنية والتجارب الدولية "

بمدينة طنجة

يومي 7 و 8 يوليوز 2025

Cofinance

par Union européenne

Vers une justice plus protectrice, accessible et efficace au Maroc

MA-JUST

2024-2027

COUNCIL OF EUROPE

Cofinancé et mis en œuvre

par le Conseil de l'Europe

UNION EUROPÉENNE

CONSEIL DE LEUROPE

.....

.....

تقديم عام

تنزيلا لاختصاصاته المرتبطة برصد الإشكالات القانونية والممارسات القضائية في مجال جرائم الاعتداءات الجنسية على النساء، أنجز قطب القضاء الجنائي دراسة تحليلية شملت 249 مقررا قضائيا في قضايا العنف ضد النساء صادرة عن ست دوائر قضائية برسم سنة 2022.

أبانت خلاصة الدراسة عن تفاوتات في تقدير وسائل الإثبات، واختلافات في التكييف، وميلا ملحوظا نحو اعتماد الاعتراف كوسيلة إثبات رئيسية، مع ضعف توظيف الخبرات الطبية أو الرقمية. كما أظهرت المخرجات تفاوتا بين المحاكم في تقدير تصريحات الضحايا، وفي اعتماد ظروف التشديد، وتوجهات غير متجانسة في تفريد العقوبات أو إيقاف تنفيذها.

وفي هذا السياق، تنظم هذه الدورة العلمية بمدينة طنجة بشراكة بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية ومجلس أوروبا في إطار برنامج MA-JUST، يومي 7 و 8 يوليوز 2025، قصد تعميق النقاش القضائي حول وسائل الإثبات والتكييف في قضايا العنف الجنسي ضد النساء، وتقاسم التجارب الوطنية والدولية، وتقديم توصيات عملية كفيلة بتوحيد الرؤية وتطوير الممارسة القضائية في هذا المجال.

اليوم الأول: التكييف القانوني في قضايا العنف الجنسي

النشاط

استقبال وتسجيل المشاركين

الجلسة الافتتاحية

النشيد الوطني

صورة جماعية

كلمة السيد منير المنتصر بالله، الأمين العام للمجلس الأعلى للسلطة القضائية

كلمة السيدة كارمن مورتي غوميز، رئيسة مكتب مجلس أوروبا بالرباط.

الجلسة الأولى: الإطار القانوني والاجتهادي لتكييف العنف الجنسي ضد النساء

مسير الجلسة الأولى: يحدد لاحقا من المجلس الأعلى للسلطة القضائية)

المداخلة الأولى: العنف ضد النساء في ضوء الاختصاصات الجديدة للمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

من تأطير: السيدة فاطمة الزهراء بنسعيد، رئيسة شعبة الإجراءات الجنائية وحقوق الإنسان.

المداخلة الثانية: اجتهادات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضايا العنف ضد النساء.

من تأطير السيد سمير العالمي، رئيس قطب التعاون والدراسات والأبحاث والنشر بالمعهد العالي للقضاء.

مناقشة عامة

استراحة شاي

الجلسة الثانية: سلطة القاضي في وصف الوقائع وتقدير عناصر التجريم

مسير الجلسة الثانية: يحدد لاحقا من المجلس الأعلى للسلطة القضائية)

المداخلة الأولى: التمييز بين هتك العرض والاغتصاب والتحرش ضوابط التكييف القضائي توضيح المعايير القانونية حالات سوء التكييف، وحدود اجتهاد قاضي الموضوع في الوصف الجنائي

من تأطير السيد خالد اليوسفي، مستشار بمحكمة النقض

المداخلة الثانية دور النيابة العامة في توجيه البحث وتكييف الأفعال: تسليط الضوء على عناصر التقدير الأولى للوقائع، وإمكانيات البحث وكيفية تنفيذها.

من تأطير السيدة باربرا رينكيه، نائبة المدعي العام لمقاطعة برابانت والون، قاضية متخصصة في قضايا العنف الزوجي.

مناقشة عامة

استراحة غداء

الجلسة الثالثة وسائل الإثبات في قضايا العنف الجنسي واقع وسائل الإثبات في الممارسة القضائية. مسير الجلستين الثالثة والرابعة يحدد لاحقا من المجلس الأعلى للسلطة القضائية)

المداخلة الأولى: الإثبات الرقمي في قضايا الاعتداء الجنسي فرص ومعيقات القبول القضائي: تحديد شروط حجية التسجيلات والصور والرسائل النصية، وكيفية التعامل معها أثناء المحاكمة.

من تأطير: السيد محمد التهامي الوزاني، مستشار بمحكمة الاستئناف بطنجة.

المداخلة الثانية عبء الإثبات في قضايا العنف الجنسي عرض للوضع الراهن لتحليل وسائل الاثبات في الممارسة القضائية.

من تأطير : السيدة إيفلين فانولبيك، قاضية بالمحكمة الابتدائية في دائرة برابان والون، ونائبة سابقة لوكيل الملك في شارلروا.

الجلسة الرابعة: بناء قناعة القاضي بين نسائد الأدلة وتصريحات الضحية

المداخلة الثانية: حجية تصريحات الضحية في الممارسة القضائية بين اليقين والشك تحليل قرارات قضائية

اعتبرت التصريح كافيا وأخرى استبعدته، وتفسير الفروق بين المحاكم. من تأطير: السيد عبد الوحيد الحجيوي، مستشار بمحكمة النقض.

مناقشة عامة

اختتام اليوم الأول

التوقيت

10:00-09:00

10:30-10:00

11:00-10:30

11:30-11:00

11:45-11:30

12:00-11:45

12:30-12:00

13:00-12:30

13:15-13:00

14:30-13:15

15:00-14:30

15:30-15:00

16:00-15:30

اليوم الثاني: دراسة حالات تطبيقية

النشاط

استقبال وتسجيل المشاركين

الجلسة الأولى وسائل الإثبات في قضايا العنف الجنسي واقع وسائل الإثبات في الممارسة الفضائية الكلمة)

مسير الجلسة الأولى: يحدد لاحقا من المجلس الأعلى للسلطة الفضائية)

المداخلة الأولى الخبرة الطبية كوسيلة إثبات في العنف الجنسي القوة والتحديات بيان حدود الشهادة. الطبية، شروط الفحص العلمي الناجع، وتحديات الإثبات في غياب الآثار.

من تأطير: الدكتورة فضيلة آيت بوقيمة، رئيسة مصلحة الطب الشرعي بالمركز الاستشفائي الجامعي ابن سينا بالرباط

مناقشة عامة

ورشة تطبيقية

الورشة التطبيقية الاجتهاد القضائي البلجيكي في تكييف الاعتداءات الجنسية داخل القضاء الأسري عرض الاجتهادات القضائية، ومعايير التكييف

من تأطير السيدتين

إيفلين فانهو لبيك قاضية بالمحكمة الابتدائية المقاطعة برابانت والون ثانية الوكيل العام للملك بشار لروا

باربرا رينكيه، ثانية المدعي العام المقاطعة برابانت والون، قاضية متخصصة في قضايا العنف الزوجي.

مناقشة عامة

استراحة شاي

الجلسة الختامية نحو دليل موحد التقدير وسائل الإثبات.

مير الجلسة الختامية يحدد لاحقا من المجلس الأعلى للسلطة القضائية)

المداخلة الختامية نحو دليل إجرائي موحد التقدير وسائل الإثبات في قضايا العنف الجنسي: تقديم مقترحات

عملية، عرض خلاصات الورشة التطبيقية، وصياغة توصيات التكوين والتقتين من تأطير: السيد السعيد حثمان، رئيس شعبة التكوين بالمجلس الأعلى المسلطة القضائية.

مناقشة عامة

استراحة غداء

اختتام اليوم الثاني

التوقيت

09:30-09:00

10:00-09:30

10:30-10:00

11:30-10:30

12:00-11:30

12:30-12:00

13:30-12:30

14:00-13:30

14:30-14:00

.....
.....

LE PROGRAMME MA-JUST EN QUIELES MOTS

Le programme «Vers une justice plus protectrice, accessible et efficace au Maroc-MA-JUST» se déroule sur une période de 40 mois entre juin 2024 et septembre 2027. Le programme, qui dispose d'un budget de 6 112 000 euros, est co-financé par l'Union européenne et le Conseil de l'Europe. Son impact général attendu est de renforcer l'Etat de droit grâce à un pouvoir judiciaire efficace - conforme aux standards internationaux en la

matière - permettant ainsi une justice accessible.

Les objectifs principaux programme sont de: du

Renforcer et élargir la protection judiciaire des droits et des libertés;

Améliorer l'accès au droit et à la justice, pour toutes et tous, y compris les plus vulnérables;

Augmenter l'efficacité de la justice.

LE CONTEXTE DU PROGRAMME

Suite à l'adoption de sa Charte nationale de réforme de la justice, le Maroc a initié, en 2013, un processus inédit de transformation du secteur judiciaire. Ce processus vise notamment à mettre en place les conditions favorables pour un pouvoir judiciaire fort et indépendant, capable d'assurer la sécurité juridique et de protéger les droits des individus et des groupes vulnérables. Les questions relatives aux droits des femmes, à l'accès aux services de justice, ainsi qu'au renforcement des capacités des acteurs de la justice sur l'approche de genre et l'égalité entre les femmes et les hommes, y ont acquis une place importante.

L'Union européenne a soutenu cette réforme de la justice à travers le Programme d'appui à la réforme de la justice (PARJ) dont la première phase, lancée en 2016, a conduit à des résultats notables, particulièrement en consolidant l'indépendance du pouvoir judiciaire après la réforme constitutionnelle de 2011. Le PARJ a également contribué à moderniser la gestion des tribunaux, grâce à la formation de nombreux professionnels par des experts de la Commission européenne pour l'efficacité de la justice (CEPEJ) du Conseil de l'Europe, auprès de laquelle le Maroc dispose du statut d'observateur.

La deuxième phase du PARJ continue de soutenir l'amélioration de l'efficacité juridictionnelle et de l'accès à la justice. Dans le cadre du programme conjoint <<<Amélioration du fonctionnement de la justice au Maroc sur la base des outils développés par la CEPEJ» (2016-2018), soutenu par l'Union européenne et le Conseil de l'Europe, des outils CEPEJ ont été testés dans des tribunaux pilotes, incluant des indicateurs pour évaluer la performance des juridictions marocaines et ont été par la suite intégrés dans le système de gestion du ministère de la justice.

Le programme MA-JUST s'inscrit dans cette dynamique de réforme. Il s'appuie sur les acquis des réformes entreprises et vise à approfondir ces progrès, tout en répondant aux besoins émergents en matière de justice. Il vise à prolonger les contributions précédentes du Conseil de l'Europe et de l'Union européenne au Maroc.

La méthodologie de mise en œuvre du programme reposera sur un dialogue constant avec les autorités du Maroc, dans le cadre des différents volets, afin d'en assurer la pleine adéquation avec les besoins du pays et d'effectuer, le cas échéant, les adaptations nécessaires.

LES OBJECTIFS DU PROGRAMME
MA-JUST

1. Renforcer et élargir la protection judiciaire des droits et des libertés

Le programme visera le renforcement de la protection judiciaire des justiciables et l'adaptation des conditions de jouissance de leurs droits selon leurs besoins. Il ciblera en particulier les femmes et les enfants victimes de violence, y compris la violence sexuelle, ainsi que les victimes de la traite des êtres humains, en privilégiant la modernisation du cadre de protection de l'ensemble de ces groupes vulnérables.

Il contribuera par ailleurs à la réduction

de la population carcérale dans la mise en œuvre de la politique pénale ainsi qu'à une meilleure connaissance du phénomène criminel.

2. Améliorer l'accès au droit et à la justice, pour toutes et tous, y compris les plus vulnérables

Le programme s'attachera à ce que l'accès à la justice civile et pénale soit amélioré pour toute personne présente sur le

territoire marocain, sans discrimination, notamment en facilitant l'accès à l'information juridique et en

rapprochant physiquement la justice du citoyen. Il veillera aussi à ce que des mécanismes alternatifs de règlement des conflits contribuent à une telle amélioration de l'accès au système judiciaire.

3. Augmenter l'efficacité de la justice Le programme s'assurera que le pouvoir judiciaire dispose de données fiables de mesure de l'efficacité judiciaire et que la bonne gestion des juridictions contribue à renforcer la qualité du fonctionnement judiciaire. Il recherchera également à développer les interactions entre

les acteurs du pouvoir judiciaire pour toutes les questions se rapportant à l'administration judiciaire, dans le respect de la séparation des pouvoirs et dans une perspective de gestion moderne de la justice, y compris en accompagnant la digitale du secteur.

.....
.....
.....

.....
.....

ملخص النازلة

الطرف المدعي أمام المحكمة الأوروبية سيدة تشتغل لدى شركة نظافة تابعة للدولة تقدم خدمات بمحطة القطار :

المادة موضوع الانتهاك : المادة 08 من الاتفاقية الأوروبية الحقوق الإنسان :

الوقائع : تقدمت السيدة (..) بشكاية في مواجهة رئيس المحطة من أجل التحرش الجنسي وتم حفظها من طرف النيابة العامة بعثة أن الأفعال المرتكبة تفتقر لأحد العناصر التكوينية للركن المادي للجريمة و هو اقتران التحرش بالإهانة أو التحقير ، و تم تأييد القرار من طرف المحكمة :

أخبرت المشتكية على تقديم طلب الاستقالة بعد إمعان المشتكى به في مضيفاته
موقف المحكمة الأوروبية من النقاط القانونية و الإشكاليات المثارة

النقطة الثالثة : تعليل القرار المتخذ من طرف النيابة العامة :

نقصان التعليل الموازي لانعدامه لعدم وجود تناسق منطقي بين التعليل و القرار المتخذ

النقطة الرابعة : تحرير قرار النيابة العامة :

اعتبرت المحكمة أن النيابة العامة لم تكن موفقة حين أعاد التنصيص على ادعاءات المشتكى به التي تشكك في سلوك
المشتكية وتنتهك كرامتها في خرق واضح لمقتضيات المادة 08
موقف المحكمة الأوروبية من النقاط القانونية و الإشكاليات المثارة

النقطة السادسة : إثبات الفعل الجرمي :

أكدت المحكمة قلقها من اللجوء إلى مواجهة الضحية مع شاهد (زميل المشتكى به في العمل) دون تقييم جدي
لضرورة هذا الإجراء وانعكاساته النفسية على الضحية واعتبرت الأمر نوع من الإيذاء :

أثارت المحكمة باستغراب مسألة استبعاد تصريحات الضحية في تكوين قناعة المحكمة بشأن ثبوت الفعل الجرمي من عدمه .

.....
.....

Résumé juridique de l'arrêt Juhnke c. Turquie (52515/99)

Arrêt 13.5.2008 [Section IV]

Article 8

Article 8-1

Respect de la vie privée

Examen gynécologique imposé à une détenue en l'absence de consentement libre et éclairé: violation

En fait: Soupçonnée d'appartenance au PKK (Parti des Travailleurs du Kurdistan), considéré comme une organisation armée illégale, la requérante, ressortissante allemande, fut arrêtée en 1997 par des soldats turcs et remise à des gendarmes. En 1998, elle fut reconnue coupable des charges qui pesaient sur elle et condamnée à une peine d'emprisonnement. Dans l'intervalle, elle avait déposé plainte auprès du parquet au motif qu'elle aurait été contrainte de subir un examen gynécologique. Elle alléguait en outre avoir été totalement déshabillée et avoir eu à subir le harcèlement sexuel de plusieurs gendarmes présents durant l'examen. Elle avait demandé l'ouverture de poursuites contre les gendarmes

et le médecin. En 2002, la Cour administrative suprême abandonna les poursuites contre les gendarmes. En 2004, l'intéressée fut libérée et expulsée vers l'Allemagne.

Endroit: Article8-Après s'être initialement opposée à un examen gynécologique, la requérante finit par se laisser convaincre d'y consentir. Compte tenu de la situation de vulnérabilité dans laquelle se trouve tout détenu en pareilles circonstances, il est compréhensible que l'intéressée n'ait pu résister jusqu'au bout à la pression exercée sur elle. Elle était détenue au secret depuis au moins neuf jours lorsque cet acte médical eut lieu. Au moment de l'examen, elle se trouvait apparemment particulièrement vulnérable du point de vue psychologique. Rien ne donne à penser que cet examen ait été motivé par des raisons médicales ou qu'il ait été pratiqué à la suite d'une plainte de la requérante pour agression sexuelle. De plus, on ne sait pas au juste si l'intéressée avait été dûment informée de la nature et des motifs de cette mesure. Compte tenu des propos du médecin, elle aurait pu être amenée à croire que l'examen était obligatoire. La Cour ne peut conclure avec certitude que la requérante ait consenti à l'examen de manière libre et éclairée. L'examen gynécologique pratiqué dans ces conditions a représenté une ingérence dans le droit de l'intéressée au respect de sa vie privée, et en particulier une atteinte à son intégrité physique. Le gouvernement défendeur n'a pas démontré que l'atteinte en question fût prévue par la loi », puisqu'il n'a formulé aucun argument indiquant que l'ingérence avait pour base une disposition légale ou autre et qu'elle s'y était conformée. L'examen litigieux n'entrait pas dans le cadre des examens médicaux standard auxquels sont

soumises les personnes arrêtées ou détenues. Il apparaît au contraire qu'il est résulté d'une mesure prise de manière discrétionnaire - échappant à toute condition procédurale - prise par les autorités pour prémunir contre de fausses accusations d'agression sexuelle les

Lutte contre la violence à l'égard des femmes et la violence domestique

UNION EURO.

9

membres des forces de sécurité qui avaient arrêté la requérante et l'avait placée en détention. Même si ce souci pouvait en principe constituer un but légitime l'examen n'a pas été proportionné à ce but. La requérante ne s'était pas plainte d'avoir été agressée sexuellement et aucun élément n'a été fourni qui donne penser qu'elle risquait de le faire. Le but poursuivi ne justifiait donc pas de passe outre au refus d'une détenue de consentir à une atteinte aussi intrusive et grave à son intégrité physique ou de tenter de la persuader de renoncer à l'objection qu'elle avait expressément formulée. Il n'a pas été démontré que l'examer gynécologique que la requérante a été contrainte de subir sans donner sor consentement libre et éclairé était « prévu par la loi » et « nécessaire, dans une société démocratique ».

Conclusion: violation (cinq voix contre deux).

La Cour conclut à la non-violation de l'article 3 et à la violation de l'article 6.

Article 41-4 000 EUR pour préjudice moral.

(Voir aussi Y.F. c. Turquie, no 24209/94, Note d'information no 55)

Lien vers le résumé juridique:
http://hudoc.echr.coe.int/eng?i=002-2202

Lutte contre la violence à l'égard des femmes et la violence domesti

10

.....
.....
.....
.....
.....
الملخص القانوني لحكم جوهنكي ضد تركيا

(99/52515)

قرار 2008.5.13 القسم الرابع

الفصل 8

الفصل 18

احترام الحياة الخاصة

خضوع سجينة قسرا لفحص نسائي دون موافقتها الحرية المستنية، انتهاك

الوقائع

في سنة 1997 ألفى جنود أتراك القبض على الطالبة وهي مواطنة الثانية وذلك الاشتباه في انتماءها إلى منظمة مسلحة غير الشرعية ج ع ك أحزب العمال الكريستاني) ليتم تسليمها بعد ذلك الرجال الدرك وانت إدانتها بالتهم الموجهة إليها في سنة 1908 وحكم عليها بعقوبة حبسية وخلال هذه الفترة تقدمت المعنية بالأمر بشكاية إلى النيابة العامة على أساس أنها أجبرت على إجراء فحص نسائي كما ادعت أنها أجريت على خلع جميع ملابسها وأنها تعرضت للتحرش الجنسي من قبل عدة دركيين كانوا حاضرين أثناء الفحص هذا وقد التمست الطالبة تحريك المتابعات في حق كل من رجال الدرك والطبيب وفي سنة 2002 أصدرت المحكمة الإدارية العليا قرارا يقضي بالتخلي عن المتابعات ضد رجال الدرك وفي سنة 2004 أطلق سراح المعنية بالأمر ليتم ترحيلها بعد ذلك إلى ألمانيا

في القانون

الفصل 8

حيث إنه وبعد رفض الطالبة في البداية الخضوع للفحص النسائي انتهى الأمر بإقناعها بالموافقة . إن بالنظر لوضعية الهشاشة التي يوجد فيها كل معتقل في طريف عائلة يفهم أن المعنية بالأمر لم تستطع مقاومة الضغوط الممارسة عليها إلى النهاية فقد تم احتجازها بشكل سري عند إجراء الفحص وذلك لمدة لا تقل عن تسعة أيام عند إجراء هذا العمل الطبي ويظهر أن المعنية بالأمر كانت أثناء الفحص في وضعية هشاشة خاصة و ذلك من وجهة نظر نفسية. ولا شيء يدفع للاعتقاد بأن هذا الفحص مين بدواعي طبية أو تم القيام به تبعا لشكايه تقدمت بها الطالبة جراء تعرضها لاعتداء

جنسي وعلاوة على ذلك لا تعرف بالضبط ما إذا كانت المعنية بالأمر قد أبلغت على النحو الواجب بطبيعة هذا الإجراء

والأسباب الكامنة وراءه

وبناء على ما قاله الطبيب فمن الممكن أن أن يكون قادها إلى الاعتقاد بأن الفحص الرامي لذا لا يمكن للمحكمة أن تخلص على وجه اليقين بأن الطالبة كانت موافقة على الفحص بطريقة حرة ومستنيرة وبعد إجراء الفحص في ظروف مماثلة تدخلا في حق المعنية بالأمر في احترام حياتها الخاصة، ومساسا بسلامتها الجسدية على وجه الخصوص إن الحكومة الطرف المدعي عليه لم تقدم ما يثبت أن الانتهاك المذكور كان منصوص عليه قانونا ، كونها لم تدل بأية حجج من شأنها أن تبرز أن التدخل جاء بناء على مقتضى قانوني أو مقتضى آخر

مكافحة العنف ضد النساء والعنف المنزلي
وأنها امتثلت له، علاوة على أن الفحص المتنازع حوله لا يدخل في قائمة الفحوصات الطبي الموحدة التي تجرى عادة . عادة على المعتقلين أو المحتجزين، بل على العكس من ذلك يبدو أنه ثم الحمر على أساس تقديري نتيجة الإجراء - لم يكن خاضعا لاي الأي شرط مسطري - المحدثة السلطان للحماية من الاتهامات الكاذبة بالاعتداء الجنسي الموجهة إلى أفراد قوات الأمن الدين الفر القبض على الطالبة وقاموا بوضعها رهن الاعتقال وحتى على مرض أن هذا الفحص صيدليا لتحقيق هدف مشروع فإنه لم يكن متناسيا مع هذا الهدف. كما أن الطالبة لي تشتك من اعتداء جنسي وليس هنالك أي عنصر يدفع للتفكير أنها كانت ستقوم بذلك وبالتالي فإن الهدف المتوخى منه لا يبرر . المتطفل و الخطير بسلامتها الجسدية أو . بير تجاوز رفض السجينة الموافقة على مثل هذا المسامي أو محاولة إقناعها بالتخلي عن الاعتراض الذي أبدله صراحه كما أنه ليس هناك ما يثبت أن الفحص النسائي الذي أكرهت عليه الطالبة بدير موافقتها الحرة والمستنيرة منصوص عليه قانونا، وأنه ضروري " في مجتمع ديموقراطي".

استنتاج انتهاك خمسة أصوات مقابل اثنين)

خلصت المحكمة لعدم انتهاك الفصل 3 و وجود انتهاك للفصل 6.

الفصل 41 أربعة آلاف أورو عن الضرر المعنوي.

(أنظر أيضا ي ف ضد تركيا، رقم 24209/94، ورقة معلومات رقم (55).

رابط الملخص القانوني

http://hudoc.echr.coe.int/eng?i=001-182612

مكافحة العنف ضد النساء والعنف المراد

.....
.....

.....

الاجتهاد القضائي البلجيكي – الحالة رقم 1

1. عرض للوقائع ونتائج البحث التمهيدي

قامت الضحية والمتهم بعلاقة بدأت بتاريخ 28 شتنبر 2017.

في 30 نونبر 2022، توجهت الضحية إلى مصالح الشرطة وصرّحت بأنها ضحية لمضايقات متكررة من طرف شريكها السابق، الذي لا يكفّ عن التردد على أسفل منزلها بشكل يومي. أوضحت أنها ترغب في إنهاء العلاقة، لكنه يرفض ذلك ما لم تساعده في إيجاد امرأة أخرى. كما أعربت عن خوفها، وصرحت بتعرضها للتهديد منذ سنة 2019، وبأنها أُجبرت على ممارسة علاقات جنسية بدون رضاها، خاصة في محطات الاستراحة وعلى مستوى بعض النوادي ذات الطابع التبادلي.

وذكرت أنها تعرضت لإصابات ونزيف مرتبط بالأفعال الجنسية القسرية التي تحدثت عنها.

لاحظ عناصر الشرطة أن الضحية كانت في حالة اضطراب وخوف شديد على حياتها وحياة أقاربها. في البداية، رفضت الإفصاح عن هوية شريكها السابق.

قدّمت، دعمًا لأقوالها، تسجيلاً صوتيًا لمكالمة هاتفية مع المتهم، يُسمع فيها هذا الأخير وهو يهدد قائلاً: "غادي نكرفص عليك حتى تموتي"؛ "كنفضل نموت وما نخليش ليك الحرية تمشي"، "إلا مشيت للقضاء، نقتلك".

استماع الضحية يوم 12 دجنبر 2022

عند الاستماع إليها بتاريخ 12 دجنبر 2022، صرحت الضحية أن علاقتها مع المتهم انتهت في شهر نونبر من نفس السنة.

وأضافت أنها كانت تتعرض للضرب، وللإهانات من قبيل (عاهرة، حقيرة، فقيرة...)، وتعرضت للكمات على مستوى الكبد مما جعلها غير قادرة على التنفس،

كما عانت من انتفاخ في عينيها، وهددها بمطرقة، ولفّ معصميها، وجذب شعرها، وعضّ شفتيها...

وصرحت أنها كانت تُجبر على ممارسة علاقات جنسية مع المتهم وأشخاص غرباء داخل نوادٍ تبادلية. كما ذكرت أنه سبق له أن حبسها داخل غرفة فندق واعتدى عليها بالضرب لأنها رفضت إقامة علاقة جنسية معه.

وأضافت أنه في ليلة رأس السنة 2018، أرغمها على ممارسة الجنس داخل نادٍ تبادلي، وأنه سنة 2021، في نادٍ يُدعى «Le Cocon» في بروكسيل، أجبرها على ممارسة علاقة جنسية مع عشرة أشخاص، وإذا رفضت، كانت تتعرض للضرب.

كانت تتوسله للتوقف، وخلال بعض الخلافات، كان يهددها قائلاً: "غادي تاكليها من وراك الليلة".

وأضافت أنها كانت تُجبر على الانبطاح على أربع ووضع سوط في فمها، وكان يقوم باغتصابها، مستعملاً أدوات، مما أدى إلى نزيف دموي.

وذكرت كذلك واقعة على شاطئ "بريدين"، حيث كان المتهم يختار رجالًا ليقوموا بلمسها، وتعرضت لاختراقات جنسية غير رضائية داخل الماء من طرفه.

الأدلة المادية المحجوزة خلال البحث

أُدرجت في ملف المتابعة عدة صور غير مؤرخة تُظهر الضحية وعليها كدمات، خاصة في منطقة العنق.

تمت مداهمة منزل المتهم بتاريخ 4 يناير 2023، حيث تم حجز حاسوب، وبطاقة ذاكرة، وهاتف نقال. وقد أظهرت الخبرة ما يلي:

- الحاسوب يُستعمل أساسًا لمشاهدة الفيديوهات والمواقع الإباحية؛
- هناك عدة محادثات عبر تطبيق "واتساب" بين المتهم ونساء حول خدمات جنسية مدفوعة أو غير مدفوعة.

كما قامت الشرطة بتحقيق عبر كاميرات الطريق السيار (ANPR)، وتبين أن سيارة المتهم تم رصدها خلال 36 يوماً مختلفاً بين "وافْر" و"أوفرِيج"، خلال فترة ثلاثة أشهر، حيث تم تسجيل رحلات متكررة ذهاباً وإياباً بين "وافْر" و"بروكسيل".

تصريحات الشهود

- الشاهد X: يتابع تكوينًا مع الضحية، وقد confia لها بالأمر. قالت له إن المتهم يلاحقها، ويتردد على منزلها، وعلى المؤسسة التي تتلقى فيها التكوين، وإنه عنيف تجاهها. كما تحدثت عن علاقات جنسية مفروضة داخل نوادٍ تبادلية. شعر بالخوف عليها، ويصرح بأنه رأى المتهم شخصيًا عدة مرات أمام المؤسسة، في الشارع، وفي موقف السيارات.

• الشاهدة ٧ (أخصائية نفسية بمركز "تولين")، رفعت عنها السرية المهنية وقدمت إفادتها، حيث أوضحت أن الضحية أخبرتها بتعرضها للعنف الجسدي من طرف المتهم (صفعات، جذب عنيف، خنق...)، إضافة إلى عنف لفظي، نفسي وجنسي.
قالت الضحية إنها ضحية اغتصابات (وخاصة تحت التهديد)، وأنها تعرضت للحجز القسري والمضايقات المتكررة.
شرحت الأخصائية أن للمتهم سلطة قوية وتأثير نفسي خطير على الضحية، وأنها كانت ترغب في إنهاء العلاقة، لكنه كان يرفض ذلك. كما استمعت الأخصائية لرسائل صوتية من المتهم، مليئة بالإهانات والتهديدات، ويدّعي فيها أن الضحية لا تملك حق القرار، ويهدد فيها عائلتها.
• أم الضحية: صرحت أن ابنتها بدأت تثق فيها بعد مرور ستة أشهر من العلاقة مع المتهم. لاحظت أنها لا تمرّ بحالة جيدة، وأنها كانت جد متوترة. أخبرتها أنها تعرضت للضرب، وأن المتهم سبق أن ربطها في حوض الاستحمام، وأنها كانت ضحية لسوء المعاملة، وأنه يضايقها عبر الهاتف ويهددها بانتظام.
• الزوج السابق للضحية وأب أطفالها: أوضح أن الضحية كانت تلجأ إليه أحيانًا لأنها كانت خائفة. قالت له إن المتهم احتجزها، وإنها تعرضت للضرب، وإنه قام بتوثيق آثار الضرب وأرسلها إلى والدتها. وأضاف أنه هو نفسه تلقى رسائل تهديد وشتائم من طرف المتهم.
• صديقة للمتهم (نادلة في حانة): قالت إنها التقت بالضحية والمتهم، ووصفتهما بأنهما «زوجان جد متحرران»، يمارسان السادية والتبادل الجنسي. وادعت أن الضحية هي من كانت تسيطر على العلاقة، وكانت تقود الأمور، وهي من أدخلت المتهم إلى عالم الممارسات السادية.
• أم المتهم: قالت إنه كانا زوجين مثاليين، يبدوان سعيدين، ولم تر الضحية أبدًا حزينة، وأكدت أن ابنها لم يضرب امرأة قط.
• ابنة المتهم: صرحت أنها لم تشهد أي شجار بين المتهم والضحية، وكانا يظهران كزوجين عاديين.

استقبال الضحية في مركز "مازونيل" Maison’elle

تم استقبال الضحية بمركز "مازونيل"، وهو دار استقبال للنساء ضحايا العنف، بمدينة "ريكسنْسار"، بتاريخ 29 يناير 2021.
تم الاستماع إلى مديرة المركز بتاريخ 21 دجنبر 2022، وصرّحت بأنها لاحظت وجود المتهم أمام المركز في عدة مناسبات، وكان «يتسكع» بالقرب منه بشكل متكرر.

كما صرحت بأنها استمعت إلى رسائل صوتية أرسلها المتهم للضحية، مليئة بالشتائم والتهديدات.

وأضافت أنها لم يسبق لها أن صادفت ضحية تعاني من هذا القدر من الخوف، وأن الضحية كانت تستفيق كل صباح على العشرات من الرسائل. وأكدت أن الضحية سبق لها أن عادت إلى المركز وعليها آثار ضرب، وكانت تقول إنها مجبرة على إقامة علاقات جنسية مع المتهم.

الوثائق والتقارير المقدمة من إدارة المركز

قامت مديرة المركز بتسليم مجموعة من الوثائق والتقارير الخاصة بالضحية إلى الشرطة، وتشمل هذه الوثائق تسجيلات وملاحظات قامت بها المربيات. وقد أظهرت عملية الاطلاع عليها ما يلي:

- الضحية كانت على تواصل مع المتهم منذ مارس 2021، وكان يشكل تهديداً لها، وكانت لا تشعر بالأمان.

طلبت من المربيات مرافقتها إلى المواعيد خوفاً من ملاقاة المتهم.

- بتاريخ 5 ماي 2021، أرسل المتهم رسالة للضحية يقول فيها: "إلا ما لقيتيش حل باش تخرجي، راه عمرك ما غادي تخرجي، وغادي تكون آخر مرة".
- أبلغ المتهم الضحية بأنه ينتظر مغادرة المربيات ليأتي للقائها.
- في محادثة جرت بتاريخ 13 نونبر 2022 مع مربية، أخبرت الضحية أنها تلقت صفعة "نهار الأربعاء"، وأن المتهم قام بخنقها داخل السيارة لأنها أرادت اتباع نصائح الطبيبة النفسية.

كما تحدثت عن علاقات جنسية مفروضة من طرف المتهم، والتي وصفتها بـ "الاغتصاب"، مؤكدة أنها قالت له "لا"، وأن الأصعب بالنسبة لها هو أن يتم تقاسمها مع أشخاص آخرين أثناء تلك الاعتداءات.

- الضحية كانت تعيش في جو من الخوف الدائم، وكانت تقوم دائماً بتفقد إغلاق الأبواب.
- بعض المربيات لاحظن بأنفسهن وجود المتهم في محيط المركز عدة مرات.
- تم وضع كلمات سر أو رموز بين المربيات والضحية لتستعملها في حالة الخطر.

تدخل الشرطة سنة 2021

يتبين من الملف الجنائي أنه في سنة 2021، سبق لمركز "مازونيل" أن أبلغ مصالح الشرطة بتصرفات المتهم، وقد تم تحرير محضر رسمي.

بتاريخ 16 مارس 2021، صرحت مساعدة اجتماعية بأن نازلة جديدة (أي الضحية)، تتعرض للتحرش من طرف شريكها السابق (المتهم)، حيث يقوم بمراقبة

تحركات المربيات والمساعدات الاجتماعية، مما سبب لهن القلق.
وقد أوضحت الضحية في ذلك الوقت أنها لا ترغب في تقديم شكوى، وكانت «غارقة في الخوف» حسب ما ورد في محضر الشرطة.
كما جاء في محضر بتاريخ 5 ماي 2021 أن المشتبه به كان يتجول بالقرب من المركز في أوقات مختلفة من اليوم، مما استدعى تعزيز الدوريات الأمنية في المنطقة.
العناصر المادية والتقنية ضمن الملف
يتضمن الملف الجنائي ما يلي:
- نسخة مكتوبة لتسجيل صوتي بين الضحية والمتهم؛
- لقطات شاشة لمحادثات على تطبيق "واتساب"؛
- صور فوتوغرافية.

ومن خلال تحليل هذه الأدلة، تم التوصل إلى ما يلي:
- المتهم والضحية اتفقا على تسجيل المتهم في مواقع التعارف والعلاقات.
- الضحية كانت واضحة في رغبتها بإنهاء العلاقة، وصرحت له بقولها:

"أنا ما كنحبش الجنس ديالك [...] كنضطر نرضى باش ما يفقدش السيد عقله!!!"

- بتاريخ 15 نونبر 2022، أخبر المتهم الضحية أنه تلقى غرامة بسبب التعري (exhibitionnisme) بتاريخ 9 نونبر.

ردّت عليه:

"ما كانش خاصك تجبرني ندير الجنس"

فأجابها:

"نجبرك؟ مستحيل. نلحّ؟ آه... تعلمي تهدري، يا المجنونة!"

- في محادثة بتاريخ 9 نونبر 2022، قال المتهم للضحية إنه أعطاها "بافيتة" وليس "بافّة"، وأضاف:

"كانت غير بالضحك."

- في محادثة بتاريخ 25 نونبر 2022، قالت له الضحية إنها لم تعد تحبه وأنها تجد صعوبة في تقبيله.

أجابها المتهم:

"إلا ما عطيتينيش اللي بغيت دابا، غادي تخلصيها!"

وأضاف:

"على داك الكلام الوسخ اللي قلتيه، تستاهلي العقاب!"

"أنا مستعد نمشي للحبس على داكشي اللي قلتيه."

تحقيقات هاتفية (النداءات)

كشفت سجلات المكالمات أن:

- بتاريخ 9 دجنبر 2022: المتهم اتصل بالضحية 135 مرة؛
- بتاريخ 15 دجنبر 2022: 238 اتصالاً؛
- بتاريخ 18 دجنبر 2022: 128 اتصالاً.

تخريب ممتلكات

بتاريخ 8 دجنبر 2022، تم استدعاء الشرطة بعد تخريب سيارة (أربع عجلات مثقوبة، أثر على الزجاج الأمامي، وطلاء أحمر على الهيكل).

السيارة تعود لأخت الضحية، وكانت مركونة أمام منزلها ليلة الحادث.

صرّحت الضحية بأنها تظن أن المتهم هو الفاعل، لأنه يلاحقها وقد رأته في اليوم السابق بمدينة "وافْر". حاولت تصويره، لكنه، بسبب الغضب، قام بتخريب السيارة.

الضحية أكدت مجددًا للشرطة أنها تتعرض لتهديدات بالقتل، وللاعتداءات الجنسية غير الرضائية من طرف المتهم.

تم الاطلاع على تسجيلات الكاميرات، لكنها لم تكن كافية لتحديد هوية الفاعل.

وبعد أسبوعين، بتاريخ 23 دجنبر 2022، تعرضت نفس السيارة لنفس نوع التخريب، وكانت هذه المرة مركونة في منزل الأخت، على بعد حوالي 30 كلم من منزل الضحية.

الاستماع إلى المتهم – 4 يناير 2023

أنكر المتهم جميع التهم المنسوبة إليه، وصرّح بأن العلاقة كانت معقدة، وأن الضحية لم تكن تملك سببًا مقنعًا للانفصال.

قال إنه اتصل بها عدة مرات لاسترجاع أغراضه الشخصية، وإنه كان يتردد على "وافْر" لرؤية أصدقائه، وإن الشكوى المقدمة ضده كانت بتحريض من شريكها السابق.

أضاف أنه لم يكن غيورًا، وأنه كان يرتاد النوادي التبادلية معها، وأنه لم يحتجزها ولم يضربها.

وبخصوص التهديدات، قال إن ما قيل بينهما كان تحت تأثير الكحول، وأنه "إذا كان ضربها، فسيكون الأمر ظاهرًا لأنها تُصاب بالكدمات بسرعة".

ادّعى أن كل ما تقوله "كذب"، وأن شريكها السابق هو من اعتدى عليها.

وبخصوص الرسائل، قال إن الغضب والكحول قد يكونا السبب، وإن الضحية "ربما استفزته".

فيما يخص تهم الاغتصاب، قال:

"لو ما كانتش راضية، الناس في النوادي كانوا غادي يتدخلوا، حيث كلشي كيدوز

باحترام."

تصريحات المتهم في الجلسة

أمام المحكمة، تمسك المتهم ببراءته، وادّعى أن القضية مبنية فقط على أقوال الضحية.

قال إنها كانت تستفزه عبر الهاتف، وأنه كان فقط يحاول استرجاع أغراضه.

اعترف بأنه كان "لحوحًا ومهينًا" وندم على ذلك.

صرّح أنه لا يخلط بين "الإصرار" و"الإجبار"، وقال إن هاتفه كان معطلاً، وكان يتصل تلقائيًا بالضحية مرات متكررة، وهذا استمر لثلاثة أشهر.

وفي ختام تصريحاته، عبّر عن أسفه للتهديدات الهاتفية، وطلب تبرئته من باقي التهم.

- بالنظر إلى عرض الوقائع والمعطيات المحصل عليها من البحث، ما هي التكييفات القانونية التي يمكن نسبها للمتهم؟
- ما هي عناصر التحقيق التي تم جمعها؟
- ما هي الأدلة التي تُعدّ قرائن ضد المتهم؟ وما هي التي تُعدّ لصالحه؟
- ما هو قراركم بخصوص الإدانة عن كل فعل من الأفعال الجرمية؟

.....

.....

Jurisprudence belge - casus n° 1

1. Exposé des faits et de l'enquête

La victime et le prévenu ont entretenu une relation qui a débuté le 28 septembre 2017

Le 30 novembre 2022, la victime interpelle les services de police et explique être victime de son ex-compagnon qui ne la laisserait pas tranquille et viendrait en bas de chez elle, tous les jours. Elle explique qu'elle souhaite rompre mais que celui-ci refuse tant qu'elle ne lui a pas trouvé une autre femme. Elle expose avoir peur, être menacée depuis 2019 mais aussi étre forcée à avoir des relations sexuelles non consenties

notamment sur des aires d'autoroute et dans des clubs échangistes. Elle évoque des blessures et des saignements en lien avec les actes sexuels qu'elle dénonce.

Les policiers vont constater que la victime est nerveuse et qu'elle craint pour sa vie et celle de ses proches. Dans un premier temps, elle refuse de révéler l'identité de son ex-compagnon

A l'appui de ses déclarations, elle dépose un enregistrement audio d'une conversation téléphonique entretenue avec le prévenu et dans laquelle on peut entendre le prévenu tenir les propos suivants je vais t'enculer jusqu'à ce que tu crèves », « je préfère mourir que de te laisser t'envoler»; si je vais devant la justice je te bute

Entendue le 12 décembre 2022, la victime fait état de ce que sa relation avec le prévenu a pris fin en novembre 2022. Elle expose qu'elle recevait des coups, essuyait des insultes (pute, salope, misèreuse, etc.), qu'elle a reçu des coups de poing dans le foie au point de ne plus pouvoir respirer, qu'elle a déjà eu des yeux au beurre noir, qu'il l'a menacée avec un marteau, lui a tordu les poignets, tiré les cheveux, mordu les lèvres, etc. Elle expose qu'elle était contrainte d'avoir des relations sexuelles avec le prévenu et avec des autres hommes, des inconnus dans des clubs qu'il l'a déjà enfermée dans une chambre d'hôtel et l'a frappée car elle refusait le rapport sexuel. Elle poursuit en disant que le jour du nouvel an 2018, il l'a forcée à avoir des relations sexuelles dans un club échangiste, qu'en 2021, au « Cocon >> à Bruxelles, il l'a obligée a avoir une relation sexuelle avec 10 individus, que si elle refusait, elle essuyait des coups, qu'elle le suppliait d'arrêter, que lors de disputes, il lui est

arrivé de lui dire « tu vas ramasser dans ton cul ce soir», qu'elle a déjà dù se mettre à quatre pattes avec un martinet dans la bouche, qu'il l'aurait sodomisée, qu'il aurait utilisé des objets et qu'elle aurait saigné. Elle fait également état de faits à la plage de Bredene durant lesquels le prévenu choisissait des hommes qui venaient la toucher et qu'elle a subi des pénétrations non consenties de la part du prévenu dans l'eau.

Sont déposées au dossier répressif plusieurs photographies non datées de la victime présentant des hématomes et notamment des traces au niveau du cou.

Une perquisition est menée au domicile du prévenu le 4 janvier 2023 au cours de laquelle un ordinateur, une carte SD et un GSM sont saisis et exploités. Il ressort de leur exploitation les éléments suivants

l'ordinateur est utilisé majoritairement pour la consultation de vidéos et de sites pornographiques:

il y a plusieurs conversations sur l'application WhatsApp entre le prévenu et des femmes pour des prestations tarifées ou non.

Dea recherches ANPR (camaras sur le réseau autoroutier) ont été effectuées et ont permis de cocetater que le véhicule du prévenu a été enregistre durant 30 jours différents sur les caméras de Havre et de Overijse et ce, aur une période de trois mois. Les policiers constatent que le véhicule du prévenu fait, à plusieurs reprises, des allers-retours entre Ware el Bruxelles

Au dossier figurent plusieurs auditions de témoins à savoir

Xsuit une formation avec la victime qui s'est confiée à lui, elle lui a dit que le prévenu la poursuivait qu'll venait devant chez elle, à l'école, qu'il est violent avec elle. Elle a évoqué des

rapports sexuels imposés notamment dans des clubs libertins. Il a ressenti beaucoup de peur dans son chef Il déclare avoir vu personnellement le prévenu très régulièrement devant l'école où se donne la formation, dans la rue de l'école et sur le

Y psychologue à la Touline qui expose (après la levée de son secret professionnel) que la victime lul a conté être victime, de la part du prévenu, de violences physiques (elle cite notamment des gifles, des empoignades, des étranglements,...), de violences verbales, psychologiques et sexuelles, qu'elle lui a dit être victime de viols (et notamment de rapports sexuels forcés sous la menace), de séquestrations et de faits d'harcèlement La psychologue explique que le prévenu avait énormément d'emprise sur la victime, qu'elle souhaitait mettre un terme a la relation mais qu'il ne l'acceptait pas, qu'elle lui a fait écouter des messages vocaux dans lesquels il la denigrait, il disait qu'elle n'avait pas à décider et qu'il menaçait sa famille,

La mère de la victime elle expose que sa fille s'est confiée à elle après 6 mois de relation avec le prévenu, qu'elle n'allait pas bien, qu'elle était très stressée, qu'elle lui a parte de coups, qu'il l'avait attaché dans la baignoire, qu'elle était victime de sévices, qu'il l'a harcelait par téléphone et la menaçait, etc.

L'ex-compagnon de la victime et père de ses enfants il explique que la victime s'est confiée à lui, qu'elle avait peur, qu'elle s'est déjà réfugiée chez lui, qu'elle lui a dit que le prévenu l'avait séquestrée, qu'elle a déjà eu des traces de coups, qu'il les a prises en photos et les a envoyées à sa mère, qu'il a lui-même reçu des messages de menaces et d'insultes de la part du prévenu:

Une amie du prévenu elle est serveuse dans un bar et a rencontré la victime et le prévenu, elle fait état d'un couple très très libéré pratiquant le sadomasochisme et l'échangisme. Elle expose que la victime « tenait le pantalon dans la relation », que c'était une meneuse et que c'est elle qui aurait initié le prévenu aux pratiques sadomasochistes:

la mère du prévenu et expose que c'était un couple parfait, qu'ils étaient heureux, qu'elle n'a jamais vu la victime triste et que son fils n'a jamais frappé une femme; la fille du prévenu et expose qu'elle n'a jamais assisté à une dispute et que c'était une couple normal.

La victime a été accueillie au sein du centre la Maison'elle (maison d'accueil pour femmes victimes de violence) à Rixensart le 29 janvier 2021, La directrice dudit centre est entendue le 21 décembre 2022 et expose avoir pu constater la présence du prévenu devant l'établissement et que celui-ci < rõdait plusieurs fois. Elle explique avoir pu entendre des messages vocaux envoyés par le prévenu à la victime contenant une succession d'insultes et de menaces. Elle explique ne jamais avoir rencontré une victime qui avait à ce point peur, qu'elle se réveillait avec des dizaines de messages, qu'elle est déjà rentrée au centre avec des traces de coups, qu'elle expliquait être contrainte d'avoir des rapports sexuels avec le prévenu.

La directrice de la maison d'accueil remet plusieurs documents et rapports relatifs à la victime aux services de police. Il s'agit notamment de fiches enregistrées par les éducatrices. Leur exploitation révèle que:

la victime est en contact avec le prévenu depuis mars 2021, qu'il est très menaçant et qu'elle ne se sent pas en sécurité elle demande l'assistance des éducatrices pour se rendre à ses rendez-vous par crainte de croiser le prévenu

Le 5 mai 2021, le prévenu envoie un message à la victime en lui indiquant que si elle ne trouve pas une solution pour sortir, elle ne devra plus jamais sortir car ce sera la

dernière fois, le prévenu signale attendre le départ des éducatrices pour venir la rejoindre,

la victime a eu une discussion avec une éducatrice le 13 novembre 2022 dans laquelle il est question d'une baffe qu'elle a reçu mercredi, du fait que le prévenu l'a étranglée dans la voiture car elle voulait suivre les conseils de sa psy, elle évoque également les rapports sexuels imposés par le prévenu qu'elle qualifie de viol, elle explique que ce sont des viols car elle lui a dit non et que le plus dur, selon elle, lors des viols c'est qu'elle est partagée avec d'autres personnes,

la victime vivait dans un climat de peur constante et vérifiait que les portes étaient bien fermées:

certaines éducatrices ont personnellement constaté la présence du prévenu plusieurs fois aux abords du centre:

des mots de code avaient été définis entre les éducatrices et la victime pour les avertir en cas de danger

Il ressort également du dossier répressif qu'en 2021, la Maison'elle avait déjà interpellé les services de police au sujet des agissements du prévenu (un procès-verbal avait été dressé). Le 16 mars 2021, une assistante sociale expose qu'une nouvelle résidente (à savoir la victime), subirait des faits de

harcèlement de la part de son ex-compagnon, s'agissant du prévenu. Ce dernier observerait les allées et venues des éducatrices et des assistantes sociales qui seraient inquiètes. Elle ne souhaiterait pas déposer plainte et serait « profondément ancrée dans la peur >>> selon les policiers. Un procès-verbal relate également que le 5 mai 2021, le suspect rõdait autour du centre ä des heures différentes de sorte qu'il sera demandé une intensification des patrouilles.

Au dossier figurent également:

la retranscription d'un audio entre la victime et le prévenu;

des captures d'écran de conversations sur l'application WhatsApp:

des photographies.

Il ressort de l'exploitation de ces différentes pièces que:

1. le prévenu a passé un accord avec la victime concernant l'inscription du prévenu sur des sites de rencontre:

2. la victime est très claire sur le fait qu'elle souhaite mettre un terme a la relation et qu'elle n'est plus attirée par lui: «JE N'AIME PAS TON SEXE [...] JE DOIS ME FORCER JUSTE POUR PAS QUE MONSIEUR PETE UN CABLE !!! »:

3. le 15 novembre 2022, le prévenu dit à la victime qu'il a reçu une amende pour exhibitionnisme survenu le 9 novembre 2022. Elle lui répond: <<Fallait pas me forcer à faire du sexe » ce à quoi le prévenu répond: << Te forcer jamais. Insister oui... apprend a parlé grosse folle que tu es »;

4. le 9 novembre 2022, le prévenu dit à la victime qu'il lui a porté une « baffette et non une « baffe et que c'était pour rire »;

5. dans une discussion du 25 novembre 2022, la victime dit au prévenu qu'elle ne l'aime plus et qu'elle a du mal à l'embrasser, le prévenu exige des excuses en ces termes: <<<< Si maintenant j'ai pas ce que je veux là maintenant, tu vas le payer ça! » et poursuit: << pour la saloperie que tu viens de me citer, tu mérites punition! »; « Moi, je suis prêt ä aller en prison pour ce que tu viens de dire >>>

Des devoirs de téléphonie ont permis de constater que le 9 décembre 2022, le prévenu a contacté 135 fois la victime, que le 15 décembre 2022, il l'a contactée 238 fois et le 18 décembre, 128 fois.

Le 8 décembre 2022, les policiers sont requis pour une dégradation de véhicule à savoir 4 pneus crevés, un impact sur le pare-brise et de la peinture rouge déversée sur la carrosserie. Le véhicule sinistré appartient a la soeur de la victime, qui se trouvait chez elle le soir des faits. La victime explique aux policiers qu'elle a toutes les raisons de croire qu'il s'agit de son ex-compagnon, qu'il la harcèle et qu'elle l'a vu la veille dans Wavre, qu'elle a essayé de le filmer et que, de colère, il a dégradé le véhicule. La victime indiquera aux policiers qu'elle est victime de menaces de mort et qu'elle subit des actes sexuels non consentis de la part du prévenu. Des images de caméra ont été exploitées mais n'ont pas permis d'identifier l'auteur. Deux semaines plus tard, soit le 23 décembre 2022, le même véhicule a subi les mêmes dégradations alors que ledit véhicule se trouvait au domicile de

la soeur de la victime (éloigné d'une trentaine de kilomètres du domicile de la victime).

Le prévenu est entendu le 4 janvier 2023 et conteste les faits dénoncés par la victime. II expose que la situation du couple était compliquée. Selon lui, la victime n'a jamais pu faire valoir des raisons valables pour expliquer la rupture. Il dit l'avoir appelée plusieurs fois pour récupérer des affaires, qu'il venait à Wavre pour voir des amis, qu'elle était forcée de déposer plainte contre lui par son ex-compagnon. II poursuit en disant qu'il n'était pas du tout jaloux, qu'il fréquentait d'ailleurs des clubs libertins avec elle. Il conteste l'avoir enfermée et lui avoir porté des coups. S'agissant des menaces, il déclare que c'est déjà arrivé qu'ils disent des conneries à cause de l'alcool. Par rapport aux coups, il dit qu'elle marque très vite et que donc on l'aurait vu si il l'avait frappée. Il dit que tout est un mensonge total, que c'est son ex-compagnon qui l'a frappée. Selon lui, les insultes fusaient des deux côtés. A la lecture des messages de menaces par les policiers, il dit que cela devait arriver sous l'effet de l'alcool et qu'elle devait l'avoir bien excité. Au sujet des viols dénoncés par la victime, il dit que si elle n'était pas consentante, des membres du club libertin seraient intervenus car cela se fait toujours dans le respect.

A l'audience, le prévenu maintient ses déclarations et expose qu'il clame son innocence depuis le début et que l'accusation repose uniquement sur les déclarations de la victime II explique qu'elle le provoquait par téléphone alors qu'il cherchait uniquement à récupérer ses affaires personnelles. Interpelé sur les différents messages envoyés, il expose qu'il avait consommé des boissons alcoolisées. Il déclare fréquenter les clubs libertins. II reconnait toutefois avoir été insultant et insistant et

le regrette. Sur interpellation du tribunal, il précise que insisteret << forcer >> sont deux choses différentes. Au sujet des appels téléphoniques, il expose que son téléphone portable était cassé et qu'il appelait << tout seul>>> à de multiples reprises la victime, que cela a duré 3 mois. Le prévenu a fait également part au tribunal de ses regrets par rapport aux menaces proférées par téléphone à l'attention de la victime mais sollicite son acquittement pour les autres faits.

2. Au vu de l'exposé des faits et des éléments d'enquête exposés ci-dessus, quelles qualifications pénales pourraient-être retenues à l'encontre du prévenu?

3. Quels sont les éléments d'enquête recueillis ?

4. Lesquels sont à charge/ à décharge ?

5. Quelle serait votre décision quant à la culpabilité pour chacun des faits infractionnels ?

.....

.....

.....

.....

القضية رقم 2

فيما يلي ملخص العناصر التحقيق المتعلقة بالسيد

1.1. السيدة والسيد L هما والدان لطفلين غريغوار المولود عام 2007، وإليزا التي ولدت في 19 أكتوبر 2003 أخت السيد السيدة كارول LLACROIX، متزوجة من السيد أنتوني C المتهم في القضية. لديهم ثلاثة أولاد بالغين وبنت صغيرة.

1.2 في 11 مارس 2017 تواصلت السيدة M مع شرطة واترلو للحصول على نصائح بشأن العلاقة الأسرية التي تربط ابنتها إليزا بعمها، المتهم.

أوضحت السيدة M أن المتهم كان دائماً قريبا جدا من اليزا. وأشارت إلى أنه منذ بداية العام الدراسي 2016 رغم وجود خطأ مطبعي (2017)، لاحظت تغييرا في ملابس ابنتها إليزاء التي كانت تتلقى العديد من الهدايا من المتهم. وكانت آخر الهدايا باهظة الثمن، منها لوح توازن كهربائي هو فربورد) بقيمة تقارب 500 يورو، ومؤخرًا هاتف أيفون 7 بلس بقيمة 1200 يورو، في حين كانت إليزا محرومة من الهاتف حسب قولها.

وأوضحت كذلك أن كارول L أخبرتها أن المتهم قد اشترى هذا الهاتف لها بمناسبة عيد الحب، لكنه في النهاية أهداها إليزا. قالت السيدة M إن المتهم قدم هذا الهاتف فقط لأنه لا يستطيع تحمل عدم التواصل مع إليزا. وأكدت أنها أجرت نقاشا مع إليزا حول تصرفات جنسية ربما كان المتهم أنتوني قد قام بها تجاهها، لكن إليزا قالت لها إنه لم يحدث شيء. وذكرت أن المتهم له تأثير كبير على ابنتها، وأن إليزا بكت عندما جاءت صديقتها المقربة ميلين لتخبر السيدة M أن إليزا تخاف أن تتحدث مع والديها عن المتهم.

وأشارت أخيرا إلى أن المرات الثلاث الأخيرة التي قضت فيها إليزا الليل عند المتهم، كان المتهم يتأكد من غياب زوجته. وذكرت سيطرة المتهم المستمرة في حياة إليزا كان يذهب ليأخذها من المدرسة كل يوم، رغم أنه كان متفقا في البداية أن يذهب يوم الثلاثاء فقط ليأخذها إلى تدريب الهوكي، وكان يعطيها المال، ويرسل لها رسائل نصية يومية يتمنى لها فيها تصبحين على خير أو يقول لها «أحبك».

وختمت السيدة M بأنها قامت بحظر رقم المتهم، وأنه بعد نقاش معها ومع المتهم وكارول ، تم منع المتهم من التواصل مع إليزا

مرة أخرى.

1.3 استمعت الشرطة إلى إليزا في 22 مارس 2017 في إطار استجواب غير مسجل فيديو أشارت إليزا إلى أنها كانت تزور عمها كثيرا وكانت تبيت عنده من حين لآخر.

وعندما سئلت عن عمها، أفادت بأنه كان يأتي ليأخذها من المدرسة تقريبا كل يوم وكانت تذهب إلى منزله وكان يقدم لها العديد من الهدايا.

وسألت الشرطة إليزا عن مخاوف والدتها. فأجابت إليزا: عني كان دائما يقدم لي الكثير من الهدايا في أكتوبر من هذا العام. اشترى لي أنتوني هوفر بورد بقيمة 500 يورو كهدية عيد ميلادي في يناير 2017، أهدا لي أنتوني هاتف أيفون 7، وتلقت زوجته كارول L الفاتورة اتصلت كارول بوالدي وقالت لهم إن الهاتف لي لمح عني أنني سرقته في البداية أنكرت لأنني كنت خائفة، ثم أوضحت أنني تلقيت الهاتف من أنتوني....

وعندما سئلت إليسا عن علاقتها بالمتهم، قالت: كانت علاقتي به جيدة، ولكنني لم أجرؤ على الرفض عندما طلب مني الخروج معه التناول مشروب لم تشكو من أي شيء خاص مع عمها: "كان يتمنى لي كل يوم يوما سعيدا وليلة سعيدة. ومن وقت لآخر يقول لي "أحبك". أرسل له هذه أيضا، ولكن لا أعتقد أن هذا أمر طبيعي.

1.4. أجرت الشرطة مقابلة مع المتهم في 14 أبريل 2017، بمساعدة محاميه. وعند سؤاله عن أسباب استجوابه، قال المتهم منذ البداية إنه كان لطيفا جدا مع ابنة أخيه. ووصفها بأنها فتاة لطيفة كان على علاقة جيدة معها منذ أن كانت في السابعة من عمرها، وأنه كان يدللها كثيراً. وأكد أنه حاول ذات مرة الاتصال بإليساء التي كانت تعاقب عن طريق صديقتها ميلين. وعند سؤاله عن تكرار وطبيعة الرسائل النصية المرسلة إلى إليساء أوضح أنه كان يوقظها في الصباح ويتمنى لها ليلة سعيدة بناءً على طلبها، وأنه كان يستخدم كلمة "أحبك" كثيرا، حتى تجاه أطفاله هذه النقطة الأخيرة أكدها التحقيق).

فيما يخص هاتف الأيفون 7 بلس، يشرح أنه كان يرغب في إهدائه لزوجته بمناسبة عيد الحب، وذهب مع إليزا لشرائه. كما يوضحأنه لا يملك معرفة كبيرة في هذا المجال وطلب من اليزا إعداد الهاتف. ثم ذهبوا إلى مقصف، وبعد أن دخلوا سيجارة، لاحظ اختفاء الهاتف. هذا الأمر سبب له قلقًا لأن كارول ل كانت ستطلع على الفاتورة وتظن أنه أهداه لشخص آخر. كما يوضح أنه مارس ضغطا على إليزا بخصوص هذا الهاتف، الذي كان بحوزته بالفعل، وقد اتفق معها على أن تتركه معها حتى عيد الحب. ويختم بالإشارة إلى أن إليزا أنت للنوم مرتين في المنزل عندما لم تكن زوجته كارول ل موجودة. ويذكر أن ابنه أدريان كان حاضرا.

في 28 مايو 2017 الساعة 01:21 صباحًا، تم إبلاغ منطقة شرطة واترلو بأن السيدة م قد اتصلت لتخبرهم بأن إليزا أفصحت لوالديها، أثناء وجودهم في إجازة على البحر، عن تعرضها من قبل المتهم لانتهاكات جنسية متكررة منذ عمر ست سنوات. وخلال الإفصاح، أخبرت إليزا والدها أن هذه الأفعال قد تم تصويرها بالفيديو، فقام الأخير بالاتصال بالمتهم وزوجته ليخبرهم صراحة أنه على علم بوجود هذه الفيديوهات.

وبناء على طلب الشرطة، تم استجواب السيدة "م" في اليوم نفسه.

وذكرت أن السيدة "م. ل قد بحث في حاسوب إليسا لأنهم لاحظوا تغيراً في سلوكها. واكتشف صورة لها وهي تدخن.

وبعد أن واجهها والدها، سجدت إليسا في غرفتها، وبعد بضع دقائق أرسلت شقيقها ليطلب من والدتها أن تتحدث معها. ثم أخبرت إليسا والدتها أن عمها المدعى عليه، أخبرها أن لديه مقاطع فيديو لوالديها وهما يتعاطيان المخدرات ويمارسان الجنس، وأنها إذا تحدثت عن الأمر فإن أبناء عمومته في المافيا الإيطالية سيقتلونهما. ووفقا للسيدة م، أخبرتها إليسا أن المدعى عليه قام بلمسها وأنها اضطرت إلى ممارسة الجنس الفموي معه، وأنه لم يدخلها عن طريق المهبل وأنها اضطرت إلى تصوير مقاطع فيديو لها. ثم قالت السيدة م بعد ذلك إنها "لم تعجبها مقاطع الفيديو لأنني أعرف أن أنتوني لا يعرف أي شيء عن الهواتف المحمولة (17/003347 PV). أخبرت إليسا والدتها أن كارول ل كانت موجودة وقت وقوع الأحداث ولكنها كانت نائمة. وقالت إن ذلك حدث أثناء الليل وأنه أعطى إليسا "دواء صغيراً لإليسا ليجعلها تشعر بالراحة وجعلها تنام. ثم أخبرت إليسا والدتها أنها تعرضت

للاختراق من الخلف.

كما ذكرت السيدة "م" في مقابلتها أن

أن إليسا فتاة متمردة وترد على الآخرين وتعتقد أن لها الحق في كل شيء وتنظر إلى والديها باستخفاف :

لاحظت وجود جروح على معصميها في صيف 2016، لكنها اعتقدت أنها بسبب فقدانها لصديقتها المقربة، وهو ما أوضحته إليسا أيضا:

- عندما تم اكتشاف قصة هاتف أيفون 7 من قبل والديها، تغير سلوك إليسا أصبحت منطوية على نفسها ومنطوية على نفسها ولا تثق باحد.

في 28 مايو 2017، قامت الشرطة بزيارة طوعية إلى منزل المدعى عليه وكارول ل. وقامت الشرطة بتفتيش الأرائك بحثا عن هاتف يحتوي على مقاطع فيديو لإليسا وهي عارية، وفقا لأقوال إليسا التي ذكرتها السيدة م. ولم يتم العثور على أي هاتف في الأرائك، ولكن تم ضبط عدة هواتف في هذه المناسبة.

1.6 في يوم الأربعاء 31 مايو 2017، استمعت الشرطة إلى إليسا لمدة 28 دقيقة وهو وقت قصير بالنظر إلى إجراءات هذا النوع من المقابلات). تم تسجيل المقابلة بالفيديو وتفريغها بالكامل.

قالت إليسا: "منذ أن كنت في السادسة من عمري وهم يجبروننني على فعل أشياء. في البداية لم أدرك ذلك ثم أدركت بعد ذلك". ومضت تقول: "كانت هناك مافيا وراء كل ذلك وكل شيء. كان ذلك لحماية عائلتي، لذلك فعلت ذلك ...". "لم يضعني في المهبل ولكن من الخلف. كان على أن أمصه".

عندما سئلت إليسا عن تفاصيل الاعتداء، استخدمت إليسا كلمات مثل كان يضعه في داخلي أخبرها المفتش أنها تحتاج إلى مزيد من التفاصيل من أجل التحقيق. وأوضحت إليسا أنها كانت تذهب إلى منزل المدعى عليه كل شهر، وكان الأمر كذلك في كل مرة".

عندما طلب منها المفتش أن تخبره بالتحديد عن آخر مرة ذهبت فيها إلى منزل المتهم، أوضحت إليسا أنها لم تعد تعرف ما إذا كانت عمتها قد ذهبت إلى هناك أم لا، وأن المتهم طلب منها تصوير نفسه في الحمام وهو يستحم. وقالت أيضا إنه أعطاها القليل من الدواء في المساء لإبقائها هادئة. وقالت إنه جاء لإيقاظها ليلة السبت وفعلنا ذلك". وعندما طلب منها إعطاء أكبر قدر ممكن من التفاصيل قالت: "كان يضع شيئاً على عيني وكان على أن أمصه. ثم كان يلمس جسدي وما إلى ذلك، ثم يطلب مني أن أنبطح على أربع، ثم يضعه بداخلي. وكان هذا كل شيء. وبعد ذلك ... أحياناً كان يصور ذلك في نفس الوقت. ثم ينتهي الأمر وأعود إلى السرير. سألها المفتش عما إذا كان قد خلع ملابسه فأومأت برأسها برأسها، وسألها المفتش عما إذا كان قد استخدم الواقي الذكري، فأجابت "لا، لا
أعتقد ذلك. عندما ذكر المفتش المرة الأولى التي حدث فيها الاعتداء، قالت إليسا إن ذلك كان منذ فترة طويلة وأنها ليست متأكدة مما حدث ثم سألها المفتش عما إذا كان بإمكانها التفكير في وقت آخر حدث فيه شيء ما، وأوضحت إليسا أنه "كان الأمر نفسه دائما".

أما بالنسبة لعدد المرات، قالت إليسا إنها لا تعرف، ولكن كان يحدث كل شهر منذ أن كانت في السادسة من عمرها.

وفيما يتعلق بالمكان، قالت إنه كان إما في غرفة المعيشة أو كان لديها غرفة نوم. وأوضحت أنه في غرفة النوم كان هناك سرير مزدوج وسرير آخر لأبناء عمها الصغار في نهاية المقابلة، وصفت إليسا هاتف سامسونج الذي التقطت به مقاطع الفيديو عندما سئلت إليسا عن أسباب صمتها في جلسة الاستماع الأولى، أوضحت إليسا أنها كانت خائفة من المافيا.

العناصر ذات الصلة بالتحقيق بعد الكشف

٢.١ بناء على طلب وكيل الملك، حضرت السيدة لبينار الأخصائية النفسية، جلسة الاستماع المسجلة بالفيديو لإليزا وأعدت تقريرا

عقب هذه الجلسة.

يشير هذا التقرير المؤرخ في 1 يونيو ٢٠١٧ إلى ما يلي:

عبرت إليزا عن نفسها بشكل عفوي، بلغة واضحة، مستخدمة كلمات بسيطة تتناسب مع عمرها ومستوى تطورها

. تظهر انطباعًا بأنها تفصح عن كل شيء دفعة واحدة، دون التحدث عن تصاعد في التفاعلات ذات الطابع الجنسية

. . تبدو اليزا متأثرة جدا عندما تبدأ في الحديث عن الوقائع، لكنها بعد ذلك تظهر تأثيرا عاطفيًا باهنا التأثير العاطفي الباهت يقلل من

تظهر صعوبة في وصف التفاعلات بتفصيل، إما لأن تجربتها محدودة أو لأنها لا تستطيع التمييز بين الحوادث المختلفة

قوة تصريحها، ومع ذلك يشير التقرير إلى أن التأثير العاطفي الباهت يمكن أن يظهر عند الأطفال الذين تعرضوا للاعتداء المتكررة

. في سرد إليزاء يمكن ملاحظة مؤشرات على مصداقية روايتها.

ويختتم التقرير بهذه العبارات: "للوهلة الأولى، يقودني عدد معين من العناصر، سواء في حديث الطفل أو في سلوكه، إلى الاعتقاد بأن أقواله ذات مصداقية، لكن عناصر

السياق يمكن أن تشير إلى الاتجاه المعاكس". وأضافت أن إجراء فحص نفسي للطفل وتحليل الديناميكيات الأسرة قد يكون مفيدا أيضا.

ولم يتم إجراء مثل هذا الفحص أو التحليل أثناء التحقيق.

2.2. تم وضع القضية قيد التحقيق من قبل المدعي العام في المحكمة الابتدائية في والون برابانت في 13 يونيو 2017. وفي 15 حزيران / يونيه 2017 ، رفعت السيدة م والسيد ل دعوى مدنية أمام قاضي التحقيق.

2.3 في 23 يونيه 2017 ، أعطت السيدة م للمفتشين المسؤولين عن الحالة شهادة أعدتها طبيبة أمراض النساء ميراي ميركس وهي نفس الشهادة التي سبق أن استشيرت في مارس 2017، والتي جاء فيها ما يلي:

الفرج طبيعي، وشق صغير في غشاء البكارة عند الساعة 7 قدم (كذا)؛

فتحة الشرج شق وهامش اتساع فوق الطبيعي.

2.4. بناءً على طلب قاضي التحقيق، أجرت السيدة لبنارت تحليلاً لمصداقية مقابلة إليسا المسجلة بالفيديو.

واستناداً إلى هذه العناصر، خلص التقرير إلى أن هناك احتمالاً كبيراً جداً بأن ادعاءات القاصر تستند إلى قصة حقيقية.

2.5. وبناء على طلب قاضي التحقيق أيضا، قام الطبيب الشرعي ج شميت بفحص جثة إليسا ووضع تقريرا مسببا.

ومثلت إليسا برفقة السيدة م في 13 يوليه 2017 في عيادة سان لوك الجامعية بحضور البروفيسور جادول

يبرز هذا التقرير المؤرخ في 1 أغسطس 2017 النقاط التالية:

خلال المقابلة الأولية، أوضحت إليزا للدكتور شميت أنه في البداية كان هناك تحرشات فقط، ثم تطورت إلى اعتداءات جنسية، وأكدت أنها لم تتعرض للاغتصاب المهبلي قطة وصرحت أنه لم يكن يستخدم الواقي الذكري وأخبرت الدكتور شميت بأنها سافرت في عطلة مع جدتها إلى جزيرة ري، وأنها مارست أول علاقة جنسية لها مع صديقها قبل أسبوعين أو ثلاثة أسابيع من فحص الدكتور شميت؛ كما أفادت بأن أول اختراق شرجي من عمها وقع عندما كانت تبلغ من العمر 11 سنة، أي عندما

بدأت الدورة الشهرية لديها، وقبل ذلك كانت هناك تحرشات فقط
. لم تر طبيب نساء من قبل استشارة الدكتور ميركس بتاريخ 21 يونيو 2017

. لاحظ الدكتور شميت وجود ندوب قديمة ناجمة عن جروح ذاتية، خطية وبيضاء اللون، في منطقة الفخذ الأيسر؛

. كان فحص المنطقة الشرجية طبيعيا».

. يختم الدكتور شميت تقريره بالإشارة إلى أن فحص المنطقة الشرجية لإليزا طبيعي، وأنه من تقريبا شهر كامل منذ فحص الدكتور ميركس، مما سمح بشفاء الشقوق التي تم ملاحظتها. كما يشير إلى أن الشق والزوائد الجلدية التي لاحظها الدكتور ميركس قد تشير إلى اختراق شرجي دون أن تكون محددة، حيث إن حالات الإمساك المزمن قد تكون أيضا سببا لهذه الإصابات الصفحة الأخيرة من تقرير الدكتور شميت.

٢.٦. تم الاستماع إلى صديقة إليزا المقربة ميلين، في ٢٧ يونيو ٢٠١٧، عقب الوقائع التي كشفت عنها إليزا. وخلال هذا الاستماع أخبرت ميلين المحققين بما يلي:

. كان المتهم يوصل إليزا إلى مباراة الهوكي، ويعطيها مالا، وكان يقول لإليزا ألا تخبر والديها بأي شيء؛ وتقول ميلين إنها تعلم أن

المتهم كان يحب إليزا كثيرا

. كما كان المتهم يعطي المال أيضا لميلين وأحيانا كان يأتي ليأخذهم ليأكلوا كب كيك أو في مطعم لانش جاردن

. كان شقيق إليزا يتلقى أيضا المال والحلويات من المتهم

. عندما كانوا يذهبون لتناول الطعام، كان المتهم يعطيهم مالا ويقول إنه يجب أن يرحل حتى لا تعلم زوجته أنه معهم؛

. أخبرها المتهم أيضا أن لديه وظيفة سرية وأنه جزء من المافيا؛

. كان يريد أن يدعوها إلى منزله مع إليزا، وأن يدعوها إلى إيطاليا.

. كان المتهم لطيفا معها ومع إليزا، وكان يغضب إذا لم تودعه؛

. كانت تتلقي منه رسائل مثل «أنا أحبك وتمنيات بيوم سعيد، وكان يقول لها أيضا إنه يأمل ألا تحبه فقط من أجل المال؛

. لم تفتح إليزا قلبها أمامها إلا بعد إبلاغ الشرطة قبل ذلك، أخبرت ميلين أن المتهم كان في المافيا، وأن الأمر خطير جدا، ولا يجب إخبار أحد لأن «هم» قد يقتلون والديها؛

عن سلوك المتهم تجاهها، تقول: كان دائما لطيفا ومبتسمًا جدا. وكان يقول كثيرًا إنه يحبني كثيرا. وعندما سئلت عن سلوكه تجاه إليزاء أوضحت كان مشابها لي، كان لطيفا جدا. وكان يزعج إذا لم تودعه؛

. تشرح أنها سبق أن احتضنها المتهم في متنزه والبي، ووجدت ذلك غريبا. وفي النهاية، كان يرسل لها رسائل «أنا أحبك؟».

٢.٧ تحليل هاتف سامسونج الخاص بالمتهم يظهر تبادل سلسلة من الرسائل النصية مع كارول ل. وقد أبرز المحققون بعض هذه الرسائل:

. في ١٥ مايو ٢٠١٦، كتبت كارول ل للمتهم: يمكنني أن الاحظ عندما تكون إليزا هنا أنك سعيد، تخرج، تتحرك ...» (كما هي)؛

. في في 1 نوفمبر ٢٠١٦، كتبت كارول ل له: أنت معي، أنا أحبك (قلب)

٢١ أكتوبر ٢٠١٦، كتب المتهم إلى كارول ل «البنت إليزا نائمة كما هي)؛

في ٢٠ فبراير ٢٠١٧ ، كتبت كارول ل له: لم أعد أشعر بمكاني بين هاتفك وإليزا، أستسلم، أنا حزينة جداء .....

في ٨ مارس ٢٠١٧، كتبت كارول ل للمتهم: مرحبا أنتوني راجعت تاريخ الثلاثة أشهر الماضية وخلصت إلى أنك تخونني؛

. في ١٥ مايو ٢٠١٧ ، كتبت كارول ل للمتهم بالتأكيد، كان لإليزا تأثير كبير على طريقتك في رؤية الأمور».

.٢.٨ كانت إليزا تمسح الرسائل من هاتفها المحمول، لكن المحققين تمكنوا مع ذلك من استخراج العديد منها. ومن بين الرسائل المهمة التي لاحظها المحققون

. في ١٦ نوفمبر ٢٠١٦، رسالة نصية من المتهم إلى إليزا: «إليزا، أمل أنك نمت جيدا البارحة كنت في المطعم مع والديك ومن

أيضاً؟ هل يجب أن تخبريني بكل شيء يا إليزا؟ هل تريدين أن أتعرض لمشاكل مع إم إف؟ وأن يأخذ فرانسيسكو مكاني؟ فكري قليلاً من فضلك حسنا؟ ألا تريدين أن يصيبني أذى وأنتم أيضاً أظن لا وأنا كذلك لا؟ أنا هنا لأحميك لكن أخبريني دائما بما

تفعلين
حسنا سأرسل لك رسالة الساعة 16:05، أجيبي بسرعة وتعالي بسرعة، حسنا؟ قبلات؟» (كما هي)؛

. في ١٤ ديسمبر ٢٠١٦ ، رسالة نصية من المتهم إلى إليزا: مرحبا إليزا، أشتهيك كثيرا، وأتمنى أنك كذلك؟ ردي علي بسرعة كما هي)

. في ٤ يناير ٢٠١٧، رسالة نصية من إليزا إلى المتهم: حسنا للسلام، لا بأس، سأبقى مهذبة، حسنا الساعة 13:00 ، أشتاق لك أحبك (قلب) ورد المتهم في الساعة 12:10: حسنا إليزاء أحبك؟ وعديني أنك ستبقين مهذبة، حسنا؟» (كما هي)؛

في ١٣ يناير ٢٠١٧، رسالة من إليزا إلى المتهم: حسنا لميلين، لا أتحدث مع أمي، حسنا الساعة 7:45، أريد أن أكون معك وحدنا أيضا، لكن هكذا الأمور، أشتاق لك، أحبك (قلب)

. في ١٢ فبراير ٢٠١٧، رسالة من إليزا إلى المتهم: أنا أحبك أيضا وإلى الأبد (قلب)».

٢.٧. يُظهر تحليل هاتف سامسونج الخاص بالمتهم تبادلاً لسلسلة من الرسائل النصية مع كارول ل، حيث أبرز المحققون بعض هذه الرسائل:

. في ١٥ مايو ٢٠١٦، كتبت كارول ل للمتهم: ألاحظ أنك سعيد عندما تكون إليزا هنا، تخرج وتتحرك...» (كما هو)

في ٢١ أكتوبر ٢٠١٦، كتب المتهم إلى كارول ل «البنت إليزا نائمة» (كما هو)

في 1 نوفمبر ٢٠١٦، كتبت كارول ل له: أنت معي، أنا أحبك (قلب)

في ٢٠ فبراير ٢٠١٧ ، كتبت كارول ل له: لم أعد أشعر بمكاني بين هاتفك وإليزاء أستسلم، أنا حزينة جدا ...»

في ٨ مارس ٢٠١٧، كتبت كارول ل للمتهم: مرحباً أنتوني راجعت تاريخ الأشهر الثلاثة الماضية وخلصت إلى أنك تخونني»

. في ١٥ مايو ٢٠١٧، كتبت كارول ل للمتهم بالتأكيد، كان لإليزا تأثير كبير على نظرتك للأمور».

.٢.٨. كانت إليزا تمسح الرسائل من هاتفها المحمول، لكن المحققين تمكنوا مع ذلك من استخراج العديد منها، ومن بين الرسائل

المهمة التي لاحظها المحققون

في ١٦ نوفمبر ٢٠١٦، رسالة نصية من المتهم إلى إليزا: «إليزا، أمل أن تكوني قد نمت جيداً البارحة كنت في المطعم مع والديك ومن أيضاً؟ هل يجب أن تخبريني بكل شيء يا إليزا؟ هل تريدين أن أتعرض لمشاكل مع إم إف؟ وأن يأخذ فرانسيسكو مكاني؟ فكري قليلاً من فضلك، حسنا؟ ألا تريدين أن يصيبني أذى وأنتم أيضاً أظن لا وأنا كذلك لا؟ أنا هنا لأحميك، لكن أخبريني دائماً بما تفعلين، حسنا سأرسل لك رسالة الساعة 16:05 ، أجيبي بسرعة وتعالي بسرعة، حسنا؟

قبلات؟» (كما هو)؛

في ١٤ ديسمبر ٢٠١٦، رسالة نصية من المتهم إلى إليزا: مرحباً إليزا، أشتاق إليك كثيراً، وأتمنى أن تكوني كذلك؟ ردي علي بسرعة (كما هو)؛

في ٤ يناير ٢٠١٧، رسالة من إليزا إلى المتهم: حسناً، للسلام، لا بأس، سأبقى مهذبة، حسنا الساعة 13:00، أشتاق لك أحبك (قلب) ورد المتهم الساعة 12:10: حسناً إليزا، أحبك؟ وعديني أنك ستبقين مهذبة، حسنا؟» (كما هو)؛

. في ١٣ يناير ٢٠١٧ ، رسالة من إليزا إلى المتهم: حسناً لميلين، لا أتحدث مع أمي، حسنا الساعة 7:45، أريد أن أكون معك وحدنا أيضاً، لكن هكذا الأمور، أشتاق لك، أحبك (قلب)»؛

في ١٢ فبراير ٢٠١٧، رسالة من إليزا إلى المتهم: «أنا أحبك أيضاً وإلى الأبد (قلب)».

تم استدعاء المتهم أيضاً للاستجواب في 16 أكتوبر 2017 للمرة الثانية. ومن خلال استجوابه يتبين ما يلي:

لقد اخترع شخصية «فرانسيسكو» من المافيا ليجعل الآخرين يعتقدون أنه يحمي إليزاء كان يريد أن يُظهر أنهم مثل عائلة إيطالية قد تكون خطيرة لأن إليزا كانت تواجه مشاكل في المدرسة؛ وهو يعتقد أن مشاكل إليزا في المدرسة قد قلت بعد هذه الرسائل

بدأت إليزا تبيت عندهم عندما كانت سياست تبلغ عامين، أي حوالي عام 2012، وبالتالي كان عمر إليزا حوالي 8 أو 9 سنوات

بدأ الصراع مع عائلة إليزا بسبب قضية الأيفون 7 وشرح أن إليزا أرادت أن تمزح بهذا الهاتف وهو وافق أن تحتفظ به حتى عيد الحب

كانت زوجته أكثر برودة تجاه اليزاء وكانت تشك بها بسبب الخلاف بين العائلتين

يعترف بأنه قدم هدايا لإليزا ويقول إن ذلك كان بطلب منها، وأنه استسلم لإصرارها ويفضل ألا تعلم زوجته عن الهدايا التي يعطيها لإليزا كي لا تحدث مشاكل مع أهل اليزاء

كان يتصل بميلين عندما يصادر هاتف إليزا ليطمئن عليها

كانت إليزا تنام مع حفيدته سياست، ثم توقفت عن ذلك لأن إليزا كانت تلتقط صوراً لها عارية أمام سيلست

بالنسبة للفيديو الموجود على الحاسوب، يقول إنه لم يشاهده أبداً ولا يعلم مصدره؛ ولا يعرف كيف يشغل الحاسوب

كانت إليزا تجلب له السعادة وتجعله يضحك دون أي نوايا خفية

يقول إنه، بناءً على طلب إليزاء تظاهر بأنه صديقها، وهذا ما يفسر كثرة الرسائل المرسلة، حيث طلبت منه إرسال العديد من الرسائل وكتبت له على ورقة ما يجب أن يرسل، لكنه لم يعد يحتفظ بتلك الورقة

. مع ذلك يعترف أن عدد الرسائل المتبادلة معها كان «مبالغاً فيه»؛

علمت زوجته منذ فترة قصيرة أن إليزا تعاني من مشكلة في فتحة الشرج وأضاف أنه لا يلمس زوجته بهذا الشكل لأنه يجد ذلك مقززاً

يعتقد أن الاتهامات التي وجهتها إليزا نابعة من غيرة أهلها

كان يدعم إليزا التي كانت تتعرض للسخرية بسبب وزنها وشعرها الأحمر

وأنهى استجوابه قائلاً إنه يرغب في أن يتم استماع أبناءه وزوجات أبنائه.

٣.٢. بعد هذه الاستجوابات، تم استدعاء إليزا مرة أخرى من قبل خدمات الشرطة في ٢٥ أكتوبر ٢٠١٧. وأفادت المحققين بأنها لم تتعرض أبداً للسخرية في المدرسة وأنه لم يكن هناك أي صراع بين العائلتين. وعندما سألها المحققون إذا كانت قد لاحظت

شيئاً غير طبيعي على جسد المتهم، خاصة وأنها قالت في استجوابها المصور أنه كان يتعرى، أجابت بأنها لم تره عارياً أبداً، فقد كان يضع عصابة على عينيه. وأضافت أنه حتى على الشاطئ، كان يرتدي قميصاً. وأكدت أنها خضعت لعملية جراحية في الأمعاء عندما كانت صغيرة. كما أوضحت أن المتهم لا يعرف كيفية استخدام الحاسوب.

تم استدعاء السيدة م أيضاً في نفس اليوم. وأفادت المحققين بأن العلاقات بين العائلتين كانت دائماً جيدة. كما أكدت أن إليزا خضعت العملية جراحية في الأمعاء عندما كانت رضيعة لكنها لم تتعرض لأي مضاعفات.

تم استجواب السيدة أنيمون أ، والدة كارول ل والسيد ل، في ٢٦ أكتوبر ٢٠١٧. ومن هذا الاستجواب يتبين ما يلي:

في السنوات الأخيرة، كانت هناك خلافات بين العائلتين، لكنها لم تكن خلافات كبيرة»؛

السيد ل لا يزال يحب أخته لكنه لا يفهم لماذا تظل في حالة إنكار »

لم تلاحظ أبداً أي تصرف غير لائق تجاه اليزاء

في يوم ما أخبرتها كارول بأن المتهم كان يصر على أن تبيت إليزا عندهم؛

كانت إليزا تكذب لدى كارول ل للحصول على امتيازات

خضعت إليزا لعملية في الأمعاء لكنها لم تتعرض لأي مضاعفات
كانت كارول تغار جداً من اليزاء والسيدة أوليت أنسياو متأكدة أن المتهم هو من اشترى الهاتف لإليزا. لديها إحساس أن إليزا لا تكذب بشأن الانتهاكات.

. بناء على طلب السيد المدعي العام، قام الدكتور بونغارتس، طبيب نفسي، بإجراء تحليل نفسي للمتهم. ووفقاً لتقرير ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٠، يذكر الدكتور بونغارتس أن

المتهم يذكر تماماً الوقائع الجنسية المنسوبة إليه؛

الفحص لا يسمح بالتوصل إلى تشخيص مرض عقلي، بل إلى اضطراب قلق بسبب الوقائع المنسوبة إليه وهو يتمتع بكامل قدراته على التمييز والتحكم.

ويختتم التقرير بالإشارة إلى أن المتهم لا يعاني من اضطراب عقلي، وأن شخصيته تتسم بسمات عصابية، وقد دخل في علاقة «غير متمايزة إلى حد ما مع ابنة أخيه، واصفاً نفسه بأنه طيب للغاية ويبدو أنه يغفل الإطار بين الأجيال.

الحوادث بين الأطراف بعد التبليغ عن الوقائع

٤.١. تم إرفاق شكاوى مختلفة مقدمة إلى خدمات الشرطة في الملف للمعلومات. وعلى الرغم من أن المحكمة لم تخطر بهذه الوقائع التي وقعت بعد ١١ مارس ٢٠١٧، من المناسب سردها بإيجاز لأنها تسهم في توضيح الحالة المتوترة بين العائلتين بعد التبليغ عن الوقائع

في ١٠ نوفمبر ٢٠١٧ ، اتصلت ميلين بخدمات الشرطة لتبلغهم بأنها ربما رأت سيارة المتهم عند خروج المدرسة تواصلت كارول ل مع خدمات الشرطة لتثبت أنها وزوجها كانا في ذلك الوقت في إيطاليا؛

في 3 فبراير ٢٠١٨، توجهت إليزال إلى خدمات الشرطة لتبلغ أن عمها كان يتبعها حين كانت في مركز واترلو، وهو ما أكدت ميلين لاحقا

في 6 فبراير ٢٠١٨، اتصلت كارول ل بخدمات الشرطة لتبلغهم أن ابنها رأى إليزا في حالة سكر في شوارع واترلو مع ميلين

في ١٤ مارس ٢٠١٨ ، قدمت السيدة مشكوى لدى خدمات الشرطة لأنها كانت تتابع بالسيارة من قبل المتهم وراكب آخر، والذي وجه لهم إشارة غير لائقة

في 7 مايو ٢٠١٩ ، كتبت كارول ل للمحققين أنها تعرضت لتبليغات كاذبة من السيدة م لدى ONE المكتب الوطني لرعاية الطفولة وأن عليها تقديم تبريرات للحفاظ على دور الحضانة التي تديرها؛

في ١٧ نوفمبر ٢٠٢٠ ، فتح المدعي العام تحقيقاً قضائياً بسبب وقائع ترهيب تعرضت لها إليزاء

في ١٨ يناير ٢٠٢١ ، أبلغت السيدة م خدمات الشرطة بأن ابنتها ترسل لها رسائل نصية تفيد بأن المتهم يجوب الحي عدة مرات

بقصد ترهيبها

في ١٨ يناير ٢٠٢١ أيضاً، قدمت كارول ل وابنتها شكوى إلى خدمات الشرطة تتهمان فيها إليزا لاكروا بالإهانات والمضايقات.

تتم مقاضاة السيد C أمام محكمة الجنايات لقيامه بـ

في عدة مناسبات، بين 19 أكتوبر 2009 و 11 مارس 2017

ارتكب جريمة الاغتصاب عن طريق العنف ضد إليسا ل، وهي قاصر لم تكن تبلغ من العمر 16 سنة وقت وقوع الأحداث، ولدت في 19 أكتوبر 2003، وذلك بمفردها عن طريق الإيلاج الجنسي، أيا كانت طبيعته وبأي وسيلة ارتكبت، شريطة أن يكون الجاني شخصا يقيم عادة أو أحيانا مع الضحية وله سلطة عليها

1 استناداً إلى هذه العناصر، هل تعتبرون أن التهمة ثابتة مثبتة بما فيه الكفاية أو على العكس من ذلك، هل يجب تبرئة

السيد "ج"؟

2 ما هي العناصر التي ترى أنها تدين أو تبرئ من أجل تبرير قرارك

.3 هل ترى أنه كان ينبغي القيام ببعض مهام التحقيق الأخرى؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هي تلك المهام؟

.....

.....